التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية
(قراءة في تجربة السلطة وما قبلها)

باتريك هنري
خبير في شؤون الحركات السياسية الإسلامية.

استبعدت الحركة الإسلامية أي تفكير جدي في علاقتها بالواقع الاقتصادي، ونتيجة لذلك عُومِلتْ هذه العلاقة بطريقة حاسمة.

من جهة، نجد أن الفرضيات الاقتصادية (الحركة الإسلامية تتقدم، لأنها تعبّر عن مشاعر الحرمان لدى الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا)، والمعادلة «الخاطئة» بين الضواحي (أو الأطراف)، ومغازلة بعض الحركات والشخصيات الإسلامية للعولمة البديلة، تعتمد رؤية عامّية للحركة الإسلامية.

ومن الجهة الأخرى، نجد أن أقليّة من اليسار والأوساط النقابية تتخذ من الحضور الطاغي للحركة الإسلامية في كنف الطبقات الوسطى دليلاً على أن هذه الطبقات ما هي إلا عناصر ثابتة ساكنة في «حركة بورجوازية قوامها التربية الأخلاقية ولا تعود بأي فائدة على النضالات الاجتماعية»[1].

وبعد سنتين على بداية الربيع العربي بات بالإمكان الإجابة بمزيد من التفصيل عن السؤال حول علاقة الإخوان المسلمين المصريين بالمسألة الاجتماعية.

إن فرضيتنا هنا هي أن الإخوان كانوا بصدد التحوّل إلى حزب نظام الستاتيكو، غير أن هذا التحوّل لا ينبع من خيار عقائدي (يرى قسمٌ من اليسار أن الحركة الإسلامية تنحاز إلى اليمين عقائدياً لأنها تقوم على خطاب جماعي عاجز عن التفكير في مسألة صراع الطبقات بغير مصطلحات الفتنة)[2] ولا من انتساب طبقي (الإخوان بوصفهم حركة طبقات وسطى ميالون إلى الليبرالية الاقتصادية)[3].

لا، إذا ما كانت حركة الإخوان المسلمين قد انعطفت نحو اليمين فما ذلك عن سابق قصد بقدر ما هو نتيجة ضغوط مختلفة خضعوا لها كحزب حاكم، وعلى الأخص نتيجة لعبة التحالفات التي قاموا بها لتثبيت المنظومة السياسية وتحت ضغط الضرورات المالية للدولة. وبتعبير أدق، لم يكن التموضع إلى اليمين بناء على إرادة سياسية

1- مقابلة مع جمال البنّا.
2- هذه إحدى الفرضيات التي نتناولها مع بعض الفوارق الدقيقة في: http: / religion. Info / pdf / 2009-05-fm-social.pdf
3- اطروحة يتبناها حسام تمّام: http: / /www.al-akhbar.com /ar /node /69890
http: / /www.almanaraljadid, com /show,asp?mewid=326918,pageid=24

بل هو نتاج ديناميتين اثنتين، إحداهما تتعلق بالحَوْكَمة والأخرى بالحاكمية.

على مستوى الحَوْكمة كان يتعيّن على الإخوان أن يؤمّنوا على وجه السرعة السيولات المالية العاجلة، وسياستهم في هذا الخصوص دولية ومحلية في آن. لكن ذلك يدفعهم بوجه عام إلى مضاعفة مبادرات الانفتاح على رجال الأعمال من النظام القديم، وهي مبادرات سهلة نظراً إلى أنّ قسماً من الإخوان المسلمين ينتمون إلى عالم الأعمال نفسه، وبذلك أصبح للإمساك بزمام الإدارة السياسية حاشية، إن لم تكن جماعة ضغط (لوبي) مكّونة من رجال الأعمال لا تقابلها جماعات ضغط منبثقة من العالم النقابي. وهذا الأمر يُسهّل انفتاحهم على المسرح الدولي الذي لم يكن (الانفتاح) من صنع الحرس القديم في التنظيم، بل من عمل جيل جديد من أعضاء الحزب النافذين المتحدرين في معظمهم من وسط الأعمال.

لم يعترض الإخوان على تعديل دستور ٢٠٠٦ نحو اقتصاد السوق.

إن هيمنة رجال الأعمال هذه تتضح من خلال منطق أكثر انغماساً بالسياسة يتعلق بلعبة التحالفات التي حاول الإخوان بواسطتها تثبيت المنظومة السياسية وتعزيز سلطتهم: لما كان الإخوان يعتبرون أن الحاكمية تتعلق أساساً بالمواجهة مع الدولة العميقة (أو الدولة داخل الدولة)، ولا يميزون غالباً بين الثورة المضادة والمقاومات المهنية النقابية، تراهم يهملون المسرح السياسي، الذي لا يلبث، كله أو معظمه، أن ينقلب عليهم، في حين أصبحت المواجهة في الشارع تدور بين شبيبة ذات تفكير جذري إلى هذه الدرجة أو تلك (ويتم تحريكها إلى هذا الحد أو ذاك) وتحركات عمالية لا مثيل لها في السابق من جهة، وبين سلطة سيظهر فيها الإخوان وقسم من المؤسسات الأمنية أمام المجتمع الدولي وأمام شعبهم على أنهم حزب النظام من جهة ثانية.

أما البلدان الغربية فهي تراهن على الإسلام السياسي كعامل للاستقرار في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، غير أنها تنتقد تجاوزاته المحتملة على صعيد الحريات الفردية من دون أن تتعرّض للشراكة الإستراتيجية التي باتت تربطها بالقوة الرئيسية للإسلام السياسي اليوم.

غير أن هذه التوجهات المحافظة والمُعَولمة ستكون غير مفهومة من دون عودة إلى الوراء للنظر في الرؤية الاقتصادية للإخوان وعلاقتهم بالمسألة الاجتماعية.

الإخوان والاقتصاد: معالم تاريخية

مغازلة الحركة الإسلامية لعالم الأعمال

تاريخياً، كان الإخوان أكثر تركيزاً على مسألة الهوية منهم على المسألة الاجتماعية. غير أن قيادة الجماعة، وإن كانت قليلة الكلام على المسألة الاقتصادية، عملت تدريجياً منذ نهاية حكم عبد الناصر على تكوين رؤية ليبرالية، نتوقف عند بعض ذرواتها.

بادىء ذي بدء، أيّد الإخوان الخروج من سياسة «كل شيء للدولة» الناصرية، ودعموا سياسات الانفتاح الاقتصادي، وتحرير الأسواق وخطط الإصلاح أو الضبط البنيوي التي مَشَى بها خليفتا الرئيس عبد الناصر، أنور السادات وحُسني مبارك.

وإذا ما كان الإخوان يلحّون على الدور الاجتماعي لرأس المال، وما يجب عليه من فريضة الصدقة أو الإحسان، وكانت لهم تحفظات جدية على برامج الخصخصة، فهذه التحفظات كانت ذات طابع وطني (يخشى الإخوان من سيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعة المصرية) وأخلاقي (الفساد الملازم لتنفيذ هذه البرامج) أكثر من كونها استجابة لاعتبارات اجتماعية (مخاطر عدم ضمان العمل).

في عام 1997، وعلى خلفية انتفاضات فلاحية، أيّد الإخوان إعادة الأراضي المؤمّمة في عهد جمال عبد الناصر إلى ملاّكها القدامى. واستناداً إلى الحق الديني في الملكية الخاصة، وعلى الرغم من إفقار بعض الفئات الهامشية من سكان الأرياف، أعلن الإخوان الخُلَّص آنذاك أنه بفضل هذا الإصلاح أو الضَّبْط البنيوي النموذجي الموصى به من قِبل صندوق النقد الدولي «عدنا إلى شرع الله»[4].

فضلاً عن ذلك ليست حلول صندوق النقد الدولي غريبة على الإخوان، ولا سيّما التقليص الجذري للإدارة في الدولة. وهكذا كان عبد الحميد الغزالي، المستشار الاقتصادي للإخوان المسلمين، يؤكد على وجوب "إعادة هيكلة اليد العاملة الحكومية لكي تتطور، وأن بإمكان الدولة أن تعمل بِثُلث مستخدميها وتتخلّى عن الثلثين الآخرين. بذلك يمكن خفض النفقات العامة وتأمين عدد مرتفع من اليد العاملة للقطاع الخاص"[5].

هذا الموقف تؤكده التوجهات المبدئية للجماعة: عام 2006، أثناء مناقشة تعديل الدستور، أيد الإخوان إلغاء النص الذي يشير إلى الطابع الاشتراكي للدولة، ولم يبدوا أي اعتراض على التعديلات المكرِّسة للتحوّل نحو الاقتصاد الرأسمالي للسوق.

وعلى الرغم من عملية الإفقار الجارية، وفي المقام الأول تدهور أوضاع الطبقات التي سبق تهميشها، وفي مجتمع "لم يبقَ فيه سوى طبقة مفقرة تمثل غالبية الشعب ونخبة مرتبطة بالدولة" يفضّل محمد حبيب، نائب الأمين العام آنذاك[6]، التصويب على الطابق الأعلى، ويرشح نفسه، في سياق تكييف أولوياته، لمهمة "النهوض مجدداً بالطبقة الوسطى".

ويذكر أحد الإخوان السابقين أن مثل هذا التوجه ولّد "قطيعة بين الجماعة والطبقات الفقيرة".

بشأن هذا التموضع، لا بد أولاً من أن نطرح جانباً تلك النظرة إلى حركة الإخوان المسلمين باعتبارها الناطق المفوّض باسم المنسيّين والمنبوذين خلال ثلاثين سنة من الليبرالية الاقتصادية.

قبل كل شيء، لم يكن الإخوان جزءاً من طبقة العوامّ (حتى وإن كان لشبكاتهم الخيرية بعض السيطرة على الفئات الدنيا من الشعب، فالجماعة ضعيفة الحضور كعناصر فاعلة في الأحياء الفقيرة و/ أو العمالية التي يسيطر عليها السلفيون)، وليس هذا فحسب بل توجد على رأسهم طبقة من رجال الأعمال استفادت كثيراً من الليبرالية الاقتصادية ولها تأثير قوي على رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

والحال أن علاقة الإخوان بعالم المشاريع والأعمال كانت إيجابية منذ البداية. وكان حسن البنّا قد دعا إلى إقامة سلسلة من المشاريع الاقتصادية الإسلامية تندرج في سياق المعركة من أجل بناء رأسمالية وطنية مستقلة، وابتغاء تأطير طبقة عاملة تحرّكها نقابات معادية لرؤية الإخوان. وهكذا أبصرت النور شركات إخوانية خالصة في الأربعينيات من القرن الماضي مثل «شركة الإخوان للصحافة» و«الشركة العربية للمقالع والمناجم» و«شركة الإخوان للطباعة» وخلال سنوات المنفى التالية إبّان حقبة القمع الناصري نشأت طبقة إخوانية من رجال الأعمال في بلدان الخليج التي كانت في أوج ازدهارها الاقتصادي. وحمل راية الجماعة في الميدان الاقتصادي، ولا سيّما في

4- ذكر في: شارل، أندريه أودري، وأولا حمدي، «فلاحون ضد ملاك الأراضي»
centre tricontimental,29 juillet 2008,accessible en ligne: http: / /www.cetri.be /spip.php?article757lange=fr

5- ذكر في: سامر، سليمان «الأخلاق موحدة لكن الاقتصاد منقسم» الأهرام الأسبوعي، 12/ 7/ 2005.

6- مقابلة أجريت عام 2009.

قطاعي البناء والاستيراد والتصدير، رجال أمثال يوسف ندا وعبد العزيز لُقمة وحلمي عبد المجيد ومصطفى مؤمن.

بعد أفول الناصرية، ومع الانفتاح المزدوج الذي قام به أنور السادات على الإخوان وعلى اقتصاد السوق، عاد رأس المال الإخواني إلى مصر، وجرى توظيفه بكثافة في قطاع البناء والعقارات، والصحة، والتعليم، والنقل.

ولما كانت الجماعة محظورة كان رأس مال الإخوان يُستثمر بواسطة أشخاص من التنظيم يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية حيال الجماعة.

أتاح ذلك تشكّل نسيج اقتصادي إخواني في المجالات التي تركت خالية من قِبل دولة في طور إزالة التضخم الوظيفي (التعليم، الصحة، العقارات، النقل)

برز في الجماعة رجال أعمال مثل يوسف ندا وحلمي عبد المجيد ومصطفى مؤمن.

كما سمح بمشاركة الإخوان في وضع البرامج الخاصة بتحرير الاقتصاد التي قام بها خليفتا عبد الناصر، السادات ومبارك.

غير أن ذلك ساعد على حدوث نوع من الطلاق بين قضية الإخوان السياسية والمصالح الاقتصادية لممثليهم في أوساط الأعمال: استقلالية ذاتية نحت في بعض القطاعات نحو انفصال الرأسمال الإخواني عن قضية التنظيم. وكذلك الأمر في حالة الشركات التي يديرها إخوان في قطاع البناء والتي انطلقت في عملية إنشاء مجموعة للقرى السياحية في سيناء، مساهمة بذلك في صناعة تنظر إليها العقيدة الإسلامية للإخوان بتحفظ إن لم تقابلها بالرفض (بينما كان الإخوان في السبعينيات حاضرين في قطاع السياحة، لكن في مجال السياحة الدينية المرتبطة أساساً بتنظيم رحلات الحجاج).

ثم إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها الإخوان أخذت تميل تدريجياً إلى تفضيل المنطق الاقتصادي على القضية النضالية. وأصبحت الالتزامات تُعقَد بناء على كفاءة المنافسة لا بمقتضى التدّين، والمنتجات تتبع قانون السوق وليس الأهداف المرسومة في استراتيجيات الإرشاد الديني كما في حالة عالم الطباعة والنشر[7].

وفي النهاية شكّلت جماعة ضغط (لوبي) مكوّنة من رجال الأعمال في وسط قيادة الإخوان مُتحلقة حول أشخاص أمثال خيرت الشاطر وأسامة فريد وحسن مالك، والمستشار الاقتصادي للإخوان عبد الحميد الغزالي.

وبعيداً من أن تشكّل هذه المواقف، وبعضها يدعو إلى خفض النفقات، نوعاً من المروق أو الضلال، بالنسبة إلى فكر الإخوان، فإنها تعبّر عن تمكُّن العقلية الرأسمالية وإدارة الأعمال لدى فريق الإخوان المندمج في عالم المشاريع وقيمه. ولا يُخفي مطلّع مُقرّب من الإخوان دهشته من أن "الإسلاميين الجدد لا يتكلمون مطلقاً عن العدالة الاجتماعية أو إعادة توزيع الثروة (...) ودعواهم أن عليهم أن يصبحوا أغنياء لكي يكونوا مسلمين صالحين، من دون أن يعكسوا أبداً الحجة ليقولوا: إن المسلمين الصالحين هم أولئك الذي يعملون من أجل العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع"[8].

هذه النزعة المتولّدة من عالم المشاريع في وسط الإخوان هي التي سوف تُسهم في ضمان انتشار ثقافة إدارة الأعمال في

7- أطروحة محمد مُسعد عبد العزيز مليئة بالأمثلة على انفصال النشاط الاقتصادي للإخوان عن الحيوية النضالية
Mohamed Mosaad Abdel Aziz, islam and post modernity. The New Islamic discourse in Egypt
أطروحة دكتوراه، الجامعة الأميركية في القاهرة 2004.

8- مصدر سابق ص 102.

مصر، بواسطة الترجمة المكثفة وإعادة كتابة النصوص المؤسسة لأدب إدارة الأعمال الأميركي والمؤثرة في العديد من كتابات الإخوان الرئيسية، الأساس المعياري لـ"عقلية رأسمالية جديدة" تتميز بتثمين آلية عمل الشبكات، ونهاية التدرّج الهرمي، والمرونة.

إن ثقافة إدارة الأعمال هذه هي التي سوف تُحدث تأثيراً عميقاً في بعض الكتابات الرئيسية لقادة الإخوان في التسعينيات من القرن الماضي. كما أن هذه النزعة هي التي سوف تتبنّى أُسس العقيدة الليبرالية التي يدافع عنها الإخوان.

الحركة الإسلامية والعالم العمالي أو مُعضِلة المسألة الاجتماعية

هذا الإدراك المهني للعلاقات الاجتماعية يتضح في التفاوت المتنامي بين رؤية الإخوان والواقع الاجتماعي المصري الموسوم بتفاقم الحدّة في علاقات العمل وتوكيد العمل النقابي المستقل عن السلطة والمستعد للصدام منذ عام 2005.

آنذاك وقع الإخوان في شرك حركة مزدوجة: من جهة، اندفاع الإخوان نحو النقابات لاكتساب ولائها، بعد أن تجاهلوها قرابة عشرين عاماً. لكنهم من جهة ثانية وجدوا صعوبة هائلة في تأييد حركات الاحتجاج الاجتماعي التي اجتاحت مصر عامة والوسط العمالي خاصة منذ عام 2007.

والحال أن «خسارة الإخوان للشعب» كانت أقل من خسارتهم «قضية الشعب»[9]. علماً أن الحركة النضالية لدى الإخوان لم تكن على ما يرام تقليدياً في عالم المصنع حيث، كما يقول جمال البنا: "لم يتمكن الإخوان أبداً من تقنيات النضال النقابي، لا بل كانوا ينظرون إلى النقابات باعتبارها عملية شيطانية يقودها زعماء شيوعيون"[10].

ثقافة إدارة الأعمال أحدثت في التسعينيات تأثيراً عميقاً في كتابات قادة الإخوان.

وتكشف صورة أَحْفَل بالتفاصيل الدقيقة أن ما كان يحدث إبّان العصر الذهبي للحركة العمالية الإسلامية، أي من نهاية الثلاثينيات إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ما هو إلا فعالية عمالية متدنية المستوى. وفي الواقع، إذا ما كان الإخوان بوجه عام يشجبون الاحتجاجات العمالية، التي يعتبرونها "مخالفة لتعاليم الإسلام"، لا بل تعاونوا مع القصر لكسر الإضرابات في الأربعينيات من القرن الماضي[11]، فإنهم يتضامنون أحياناً مع قضايا المضربين.

فضلاً عن ذلك، يوجد نوع من كفالة العمال: العمل على التوعية السياسية، دفاع منتظم عن بعض مصالحهم، ضغوط ظرفية لصالح أجورهم، ضد التسريح من العمل أو ضد محاباة العمال الأجانب. غير أنهم لم يعترضوا أبداً على منطق المنظومة نفسه ولم يمارسوا ضغوطاً أقوى[12].

9- على حد تعبير الصحافي كزافييه ترنيسيان في كتابه: «الاخوان المسلمون» باريس، فايار 2005،

10- الاستشهادات المغفلة مستخلصة من مقابلاتنا الخاصة مع الأشخاص المذكورين.

11- حسام الحملاوي

Hossam al-hamalawy,»comrades and brothers», middle east report, no242, printemps2007. Disponible en ligne: http: / /www.merip.org /mer242 /hamalawy.html.

بحسب المؤلف تابع الإخوان المسلمون عملياتهم المعادية لحركات الاحتجاج في بداية العقد الأول من هذا القرن مانعين، على سبيل المثال، الطلاب اليساريين من الخروج من الحرم الجامعي للتظاهر في الشارع.

12- «الإخوان المسلمون والدفاع عن العمال»...

«les frères musulmans et la defense des ouvriers»,lkhwanonline, 30 /01 /06 16 voir joel berinin, Zachary lockman, workere on the nile, nationalism, communism, islam and the Egyptian working class, (1882-1954), auc press, 1998.

والسائد هو النظر إلى العالم العمالي على أنه ميدان للتبشير الديني، وتقريباً على صورة الهدف الذي حدده الفرع العمالي من تنظيم الإخوان الذي أُنشئ بعد الحرب مباشرة، وهو "بث الدعوة في النفوس لكي تصبح حافزاً لحماسهم حيال التعاليم الدينية".

لم يكن أمراً مفاجئاً، والحالة هذه، أن تبدأ إعادة هيكلة تنظيم الإخوان، بعد مرحلة القمع الناصري، في الجامعات والاتحادات المهنية وليس في النقابات العمالية.

وكان لا بد من انتظار عام 1998، كما يقول عبد الحميد، وهو برلماني ونقابي، لحصول "ترتيب أولويات دفعنا نحو النقابات المهنية والبرلمان أولاً ثم نحو عالم العمال خلال التسعينيات من القرن الماضي". وفي الواقع أراد الإخوان، منذ عقد من الزمن، وبعد عشرين سنة من النضالات المركزة أساساً في عالم الاتحادات المهنية أن ينفذوا إلى العالم العمالي.

بعد تجربة أولى ناجحة في عام 1998 حيث تقدم الإخوان بمئتي مرشح انتخبوا جميعاً قرروا المضي في اندفاعهم. ونظراً إلى افتقارهم إلى الكفاءات والرجال في العالم العمالي (من هنا دخولهم الخجول في عام 1998 بنسبة 1 ٪ تقريباً من 20 ألف مركز متنافس عليه). فقد كرّس الإخوان السنوات التالية لتكوين الكوادر العمالية وقدموا حوالي 2000 مرشح في عام 2002، أصبح عددهم 2200 مرشح في عام 2006، فما كان من النظام إلا أن عرقل مساعيهم ومنع، كالمعتاد في الاستحقاقات الانتخابية، ترشيحات الإخوان. غير أن الإخوان نجحوا في تأمين حضور حقيقي لهم في وسط العالم العمالي.

بدأت إعادة هيكلة تنظيم الإخوان في الجامعات والاتحادات المهنية.

ذلك أن هذا الاهتمام المستجد بالعالم العمالي يترافق ومقاربة مهنية للعمل النقابي تناقض الثقافة السياسية الخلافية والاجتماعية التي ينتهجها قادة العمال اليساريون الذين بعثوا الحيوية مجدداً في العالم العمالي خلال السنوات الأخيرة.

من هذا المنظور الثاني، يتعيّن على الحركة النقابية أن تقوم، كما يقول البرلماني والنقابي عبد الحميد، بدور "هيئة للتوفيق بين مصالح رأس المال ومصالح العمال" بدلاً من الفعالية النقابية التقليدية "المختصة بالصراخ العالي". ويذكر إخواني شاب أن الاحتجاجات الاجتماعية، على الرغم من صحة المطالب التي ترفعها، لا تزال في نظر الجماعة بمثابة "وسيلة بيد الشيوعيين".

وفي الواقع يُعتبر الإضراب عملاً مرفوضاً من قِبل العديد من الشخصيات الدينية مثل الشيخ يوسف بدري، الذي يعلن عدم شرعية الإضراب باسم الحفاظ على إنتاجية الأمة، أو من قِبل أولئك الدعاة السلفيين الذين نعتوا القادة العماليين بزارعي "الفتنة" أو "الخوارج".

إن الطريقة الوحيدة لكي يكون المرء نقابياً وإسلامياً هي تبنّي شكل معيّن من الأبوّة يكون قُدوة دينية مهنية، ومن ثم التفاوض من أجل ظروف عمل فضلى. ويرى هذا النقابي الإخواني من الإسكندرية أن دعوة الإخوان في العالم العمالي من ثلاث شُعب هي بحسب الأولوية: تثقيف العمال، وتكوينهم المهني، والدفاع عن الأجور وعن وقت العمل.

العامل عندئذٍ خاضع للقانون بالتأكيد، غير أنه موضوع ضمّ وإرشاد. وهكذا يعلن محمد حبيب، نائب المرشد العام للإخوان السابق، أن الهدف كان تأطير العمّال وليس الانتفاضات العمالية.

ويذكر خالد حمزة، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني للإخوان بالانكليزية «ikhwanweb"، أن 80٪ من القادة النقابيين المنتمين إلى الإخوان هم أشخاص يدينون

بشعبيتهم لنشاطهم الدعوي وليس لنضاليتهم العمالية. وعنده أن «خطابهم لا يندرج إلا على الهامش في العالم العمالي».

إن ترددات الإخوان حيال الإضراب العام يوم 6 نيسان/ أبريل 2008 والتحركات التالية له، تبرز بوضوح المشكلة التي تمثلها لهم المشاركة في الإجراءات الاحتجاجية.

ثم إن «يوم الغضب» وهو الاسم الذي اختاره منظمو الإضراب العام في السادس من نيسان/ أبريل عام 2008، الذين كانوا يعتزمون التحرك بصورة شاملة ضد البطالة، والاعتقالات السياسية، وغياب الحرية، وغلاء المعيشة، لم يكن، أو قليلاً ما كان، يوماً إسلامياً.

في البداية، وأثناء زيارة قام بها فريق من «حركة شبيبة السادس من إبريل» إلى مكتب الإرشاد، كرّر مسؤولو الإخوان عن التنسيق مع القوى الوطنية رفضهم المشاركة في الإضراب، وعلى خلفية الانتقادات العنيفة التي تعرّضوا لها جرّاء سلبيتهم شاركوا بخجل في الإضراب العام الثاني يوم 4 أيار/ مايو. وخلافاً لما جرى في الإضراب العام الأول حيث كانت مشاركة العمال، ولا سيّما عمال مصانع المحلة الكبرى، قوية جداً، مُني الإضراب الثاني بالفشل. وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى للإضراب، في السادس من أبريل/ نيسان 2009، رفض الإخوان في البداية المشاركة مرة أخرى، غير أنهم لم يدينوا الإضراب ولم يؤيد الإضراب إلا واحد من أعضاء مكتب الإرشاد هو عبد المنعم أبو الفتوح. ولم تخفف قيادة الإخوان من تصلّبها إلا قبل أسبوع من موعد الإضراب عندما أعلنت أن طلاب التنظيم سيشاركون وحدهم. ثم إن الإخوان مضوا قُدماً في هذه الاندفاعة وأصدروا في الثاني من نيسان بياناً دعوا فيه الشعب إلى التظاهر «سلمياً».

يرى مثقف قريب من الإخوان أن وراء ترددات قادتهم عوامل عدة بعضها تكتيكي، مثل ذلك التردد في نسج تحالفات سياسية مع ناشطين معروفين على شبكة التواصل الاجتماعي أكثر منهم في الشارع، والبعض الآخر من هذه العوامل ذو طابع إستراتيجي مرتبط بذلك الخوف من عفوية الجماهير (في السادس من نيسان 2008 مُزّقت صور للرئيس المصري حسني مبارك، ودمّرت مبانٍ حكومية). وهناك دائماً تلك الخشية من ذوبان القضية الإسلامية كقضية كلّية في حركات احتجاج متفرقة ومرتبطة بمصالح خاصة بفئات اجتماعية مختلفة.

> حوَّلت الثورة الإخوان إلى حزب حُكم في ظرف انتقالي يتميّز باضطراب اجتماعي قوي.

بعد الثورة... دينامية تحالفات الإخوان

حوّلت الثورة الإخوان إلى حزب حُكم في ظرف انتقالي يتميز باضطراب اجتماعي قوي، وأزمة اقتصادية، وهشاشة مؤسساتية، فيما تلوح في الأفق أزمة سيولة مالية لا مثيل لها في السابق، إضافة إلى المقاومات الإدارية المتغيرة على مستوى السلطة السياسية للإخوان.

ولم تعد العلاقة بالمسألة الاجتماعية/ الاقتصادية نتيجة اعتبار عقائدي أو طبقي، لكنها تتشكل بالأحرى في سياق استمرار إدارة للسلطة أقل هيمنة وأكثر تشوشاً[13]

13- إن الإخوان الرازحين تحت وطأة متطلبات قاهرة يتصرفون بمقتضى الحدث الراهن في إطار سياسة طوارىء حيث يتبعون سبيل رد الفعل على تطورات اللحظة وليس تطبيق إستراتيجية جيدة الإعداد أو عقيدة. وفي ذلك يقول أحد كوادر الإخوان «نحن نتعامل يوماً بيوم، من دون تطبيق سياسة واضحة مقررة. لقد أخذتنا الثورة على حين غرة: كنا عاكفين كلياً على عمل يستهدف المجتمع وها نحن على رأس دولة». ويتحدث آخر عن «سياسة بقاء» في وصفه للإخوان. ويقول ثالث: «إن الإخوان يستندون إلى الإسلام ويعتقدون أن هذا هو الحل، لكن الإسلام مرجع، وليس برنامجاً».

موسومة بعاملين مهمّين: على مستوى الحوكمة، احتاج الإخوان إلى السيولة المالية والى النظام، وهم على مستوى الحاكمية مضوا في تحالف يدفعهم نحو توجه يتميز بالمحافظة الاجتماعية والتهيب الجيوستراتيجي حيال مسألة العلاقة مع الغرب وإسرائيل، والليبرالية في المسألة الاقتصادية.

في مواجهة الطبقة الحزبية: تبديل إستراتيجية التوافق

بحث الإخوان على الدوام عن حلفاء في مواجهة نظام يسعى إلى عزلهم. لكن بينما بدأت تجربة قيام ائتلاف من أجل التغيير ذي أفق إستراتيجي، نجد أن التقاربات التي قام بها الإخوان بعد الثورة تنعقد في إطار تفاهمات مناسبة تهدف إلى بلوغ أهداف على المدى القصير أكثر مما ترمي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية. وفي هذه السنوات الأخيرة كان انفتاح الإخوان على الساحة الحزبية سابقاً على الثورة. وقبيل قيام الثورة نظموا «اللقاءات من أجل مصر» التي كانت تضم إلى الإخوان أحزاب المعارضة الرئيسية وكانت مساحة للحوار تهدف إلى إيجاد نقاط التوافق وتحديد منهج من أجل الإصلاح السياسي[14]. وفي هذا السياق يندرج انخراط الإخوان في حملة دعم ترشيح محمد البرادعي للرئاسة.

وفي أثناء الثورة سعى الإخوان إلى أن يبدوا بمثابة مكوّن في حركة أوسع بكثير ولا يريدون على الخصوص "أسلمة الثورة" على حد تعبير أحد كوادرهم.

وعندما بدأت المرحلة الانتقالية استأنف الإخوان منطقياً إستراتيجيتهم التوافقية. هذه الإستراتيجية التوافقية سوف تتمأسَس في شكل ائتلاف، هو "التحالف الديمقراطي" الذي يضم إلى الإخوان، حزب الوفد، ومختلف الفصائل الناصرية، وحزب الغد بزعامة المحامي والمرشح الرئاسي السابق أيمن نور، وعدداً من الأحزاب المرتبطة كثيراً أو قليلاً بالنظام القديم دُعيت لإحداث "تأثير قوي" على حد تعبير منسّق التحالف وحيد عبد المجيد "كان يتعيّن، في مواجهة هذا التصدّع، معارضة دينامية الاستقطاب بإستراتيجية توافقية لكي يشمل التحالف المكونات الرئيسية للمجتمع والدولة"[15].

لكن التحالف، بدل أن يتسع ليضم التشكيلات السياسية الأخرى، أخذ يضيق مع الوقت. وما لبث أن انهار على ثلاث مراحل وبعد ثلاثة انشقاقات: أحدها ثوري، والثاني خاص بالهوية، والثالث يتعلق بالسياسة الانتخابية.

الاستقطاب حول مسألة الهوية

نشأ الاستقطاب وقت إجراء الاستفتاء في 19 آذار/ مارس 2011. وجاء الاستفتاء في ختام عمل لجنة الإصلاح الدستوري التي اقترحت تعديلاً خجولاً على النص الدستوري الموجود ولم يُرض قسماً كبيراً من القوى غير الإسلامية التي كانت تؤيد إجراء قطيعة أوضح وتطالب بجمعية تأسيسية، وفي المقابل سارعت غالبية القوى الإسلامية إلى تأييد التعديلات المقترحة[16]. وكان حساب الإخوان هو الدفاع عن هذا الدستور لا من أجل مضمونه بل من أجل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية التي فرضها الدستور وتسمح، في نظرهم، بضمان عودة العسكر إلى ثكناتهم مع تجنب الوقوع في الفراغ الدستوري[17]. في

14- مثل الوفد، والتجمع، والجبهة الديمقراطية، والناصريين، وقد عقدت 6 اجتماعات في السنوات السابقة على الثورة.
15- مقابلة مع وحيد عبد المجيد، القاهرة، 7 آب 2011.
16- ليس الإخوان المسلمون وحدهم، بل أيضاً السلفيون وأول حزب إسلامي مستقل وهو حزب الوسط.
17- مقابلة مع حلمي الجزار، عضو مجلس الشورى، القاهرة، آب 2011.

مواجهة هذه الإستراتيجية وجدِت الأحزاب التي سوف تشكل في ما بعد المعسكر المسمّى بـ"الليبرالي" (يعني: غير الإسلامي) في سياق ثوري (المطالبة بتشكيل جمعية تأسيسية) يرفضه الإسلاميون لأنهم مهتمون باستمرارية مؤسساتية واستقرار اقتصادي، وكان خيرت الشاطر يعتبر منذ سقوط مبارك أن من المهم والجوهري اتباع الجيش بالحد الأدنى بوصفه المؤسسة الرسمية الوحيدة التي لا تزال شرعية، وليس من الأقل أهمية بالتالي احترام الميل المحافظ للمجتمع الذي يعتبر عودة النظام وعجلة الأعمال إلى الدوران أمراً جوهرياً: "هناك ملايين العمال المياومين الذين باتوا محرومين وعائلاتهم من أي دخل بسبب غياب الأمن الاجتماعي الناجم عن المزايدة الثورية"[18].

غير أن حملة الإخوان المسلمين والسلفيين من أجل الاستفتاء كانت أكثر تركيزاً على الهوية منها على الطابع المحافظ، وكانت تهدف إلى الدفاع عن المادة 2 من الدستور التي تنص على أن الشريعة مصدر أساسي للقوانين أكثر من سعيها للمحافظة على مؤسسات الدولة والدستور، وكانت مدعومة بخطاب ديني رنّان[19]. مقابل هذا الانحراف وجد المعسكر الثوري نفسه مجبراً على التموضع في ميدان الهوية أيضاً. وهكذا يرى محمد غنيم، القائد المستقل في المعسكر الليبرالي، "أنه في سياق هذا الصعود القوي للإسلاميين، مدعومين بقوى مدنية قديمة في مواجهة قوى مدنية حديثة لم تُتَح لهم الفرصة بعد للخروج وتأكيد حضورهم، لا بد من اعتماد سياسة الدفاع عن المبادىء الأساسية، أي القتال من أجل علمانية الدولة وتأجيل قضايا العدالة الاجتماعية والمسائل السياسية العادية في سبيل التركيز على مسألة الهوية".

آلت هذه الدينامية إلى نشوء الجبهة الديمقراطية. في البداية كانت هذه الجبهة القائمة على أساس الهوية (نقيض الحركة الإسلامية) عبارة عن تجمّع من أحزاب متباينة تبدأ من حزب المصريين الأحرار بقيادة رجل الأعمال القبطي نجيب ساويروس إلى الحزب الشيوعي المصري مروراً بالحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي من يسار الوسط، وكانت تطالب بـ"ضمانات فوق دستورية"[20] يراها المعسكر الإسلامي مضادة للديمقراطية. في مواجهة هذه الدينامية رد الإسلاميون بتظاهرة ضخمة يم 29 تموز/ يوليو 2011 نظمها الإخوان والحركات السلفية في ميدان التحرير. وكانت هذه التظاهرة عرضاً للقوة في وجه المعسكر «الليبرالي» كما كانت رسالة موجّهة في الوقت نفسه إلى ائتلافات الشبيبة المستمرة في التحرك على نهج القطيعة وإلى الليبراليين الذين يعارضون خارطة الطريق التي اتفق عليها العسكريون والإخوان.

إئتلف الإخوان مع السلفيين في رهانات الهوية وأصبحا متنافسين انتخابياً.

في البداية تردد الإخوان قبل أن يقرروا المشاركة في تلك التظاهرة. وكان ذلك بدافع الرغبة في السيطرة على التظاهرة أكثر من اقتناعهم بها. لكن الحشد السلفي تجاوزهم. وارتفعت هتفات مؤيدة لابن لادن، وجرى التلويح بإعلام القاعدة، مما زاد الضغط على ما تبقى من

18- مقابلة مع خيرت الشاطر نيسان 2011.

19- يصف محمد حسين يعقوب الانتصار الانتخابي بغزوة الصناديق. أما حملاوي فيتحدث عن الاستفتاء كواجب شرعي.

20- من بعض ما يخشاه الليبراليون أن يصار إلى تعديل المادة 2 بحيث تصبح متشددة من وجهة نظر إسلامية وذلك بأن تحل محل العبارة القديمة (مبادىء الشريعة) عبارة جديدة ذات طابع معياري أقوى (تعاليم الشريعة) تاركة مجالاً أضيق للتأويل (مقابلة مع سامر سليمان، أحد كوادر الحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، القاهرة، آب 2011)

أداة لسياسة التوافق التي اصطنعها الإخوان: التحالف الديمقراطي. وبعد مرور بعض الوقت على تلك التظاهرة قرر حزب التجمع الانسحاب من التحالف.

إن تحوّل التحالف إلى ائتلاف انتخابي منذ بداية التحضيرات للحملة الانتخابية في خريف العام 2011 أخضع الإخوان المسلمين لعذاب المفاوضات على مستوى السياسة السياسوية وتسبب في انسحاب حزبي الوفد- العلماني- والنور- أهم الأحزاب السلفية- اللذين عجزا عن إيجاد تفاهم مع الإخوان على الحصص التي يطالب بها كل منهما[21].

إذا ما بدت العلاقة بين الإخوان والسلفيين من حزب النور مذبذبة وتتطور بصعوبة فإن طريقة عملها ثابتة في المقابل: يأتلف الإخوان والسلفيون في الرهانات المتعلقة بالهوية (الدفاع عن إسلامية الدولة والسلطة) ويصبحان متنافسين في الرهانات الانتخابية. هكذا تحالفا أثناء الاستفتاء الدستوري الأول، وتحالفا مجدداً عند صياغة نص الجمعية التأسيسية[22]، وانقلبا متنافسيَن في الانتخابات البرلمانية، ومتعارضَين في الانتخابات الرئاسية، وعادا حليفين في الدفاع عن الإعلان الدستوري للرئيس مرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 على خط الدفاع عن سلطة أصبحت إسلامية[23]، وارتدّا متعارضين أثناء التعديل الوزاري الذي لم يعزز حضور السلفيين في الحكومة.

ظلت العلاقة مع السلفيين ملتبسة ومتقلّبة.

في المقابل استمر تضاؤل رأسمال الإخوان من الثقة في تعزيز فكرة السلفيين في أنهم سوف يتمكنون ذات يوم من البروز كبديل للإخوان. ثم إن ارتياب السلفيين من الإخوان الذين يعتبرونهم مُهيمنين سياسياً، ويحاولون اللعب على انقسامات السلفيين الداخلية ساعين في المقام الأول إلى فرض هيمنة لا تدع لهم إلا حيزاً بسيطاً[24]، هذا الارتياب قوّى خيارهم في انتهاج سياسة واقعية دفعتهم إلى التحالف مع الإسلاميين الليبراليين (مع عبد المنعم أبو الفتوح أثناء الانتخابات الرئاسية) أو التقارب مع جبهة الخلاص (جرت سلسلة لقاءات بين الرئيس الجديد لحزب النور، يونس مخيون، ومسؤولين من تلك الجهة).

من التوافق على الهوية إلى حزب النظام

بعد المخاوف المتعلقة بالهوية، جاءت المخاوف من الميول التسلطية للإخوان الذين يُعتقد أنهم ينفّذون مشروعاً للسيطرة على المؤسّسات. وكانت خشية الليبراليين عندئذ من هيمنة فريق لا من فرض مرجعية.

هذا التخوف بلغ ذروته مع الإعلان الوزاري لمرسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ووجد ترجمته في اضطرابات دامت حوالي شهر حيث رأى الإخوان معارضة قوية مُحَّركة ومتحرِّكة على نحو مدهش تسلك سبيل الشارع في إطار مواجهات متكررة سواء في ميدان التحرير أو أمام القصر الرئاسي. غير أن هذا الخوف من «أخْوَنة الدولة» الذي عمّ الطيفَ السياسي لم يُسفر عن قطيعة بين الإخوان والسلفيين.

والحال أن العلاقات بين الإخوان والسلفيين كانت علاقات ملتبسة ومتغيرة. في الواقع، وبمعزل عن مسألة الهوية، يتلاقى الإخوان والسلفيون على محور

21- يلاحظ أحد كوادر الإخوان أنه لعدم وجود تجربة انتخابية سابقة، كان من الصعب حتى ذلك الحين قياس قوة كل من الإخوان وحزب النور.
22- جدير بالذكر، حسب أحد المشاركين الأقباط في الجمعية، أن الإخوان كانوا أقل رغبة في أسلمة الدستور منهم في ابتغاء رضا السلفيين.
23- أن الرغبة في إطاحة مرسي تعد بمثابة تجربة مشروع ليبرالي يهدف إلى إسقاط رئيس إسلامي.
24- مقابلة مع كوادر من حزب النور، تشرين الثاني 2012.

ثانٍ كممثلين لهاجس النظام (الذي يلقى قبولاً واسعاً وشعبية كبيرة). وهذا ما يفسّر انضمام القسم الأساسي من مكوّنات الطيف الإسلامي إلى اللهجة القوية التي استعملها الرئيس محمد مرسي أثناء إعلانه الوزاري في تشرين الثاني/ نوفمبر[25].

في مواجهة التحرك الجديد للشارع ضد ما كان يُنظر إليه، حتى من قِبل قُدامى المقرّبين من الإخوان، على أنه مشروع هيمنة أو "تهديد للديمقراطية" (طارق بشري)، مبني على مبدأ "السمع والطاعة" الذي يلتزم به المسؤول الجديد، والذي يهاجم شفوياً الأشخاص الذين انسحبوا من الجمعية التأسيسية، ملوّحاً بشبح الفوضى، وشاجباً الهجمات على المؤسسات العامة.

إن هذا الائتلاف من أجل الاستقرار هو بجلاء، وبتعبير حزبي صرف، ائتلاف إسلامي (وسط- إخوان- نور)، وهو ينمّي الاستقطاب المحيط محوّلاً إياه عن موضوعه المعتاد: إن الاستقطاب لم يعد قائماً على المسائل المتعلقة بالهوية (الدستور، الشريعة) بل على المسألة الاجتماعية. وفي الواقع نجد أن السلفيين، مثل الإخوان، يتبنون منطقاً مدافعاً عن الاستقرار، وعودة النظام، وإعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران.

وعلى ذلك أصبح لهذا المحور عدو منطقي هو التحركات الاجتماعية، أكانت سياسية (حركات الاحتجاج "الثورية") أم اقتصادية (التحركات النقابية).

سياسات الإخوان الطبقية

يتأكد هذا المحور قياساً على «سياسة طبقية» ينتهجها الإخوان تتمثل في تعامل غير متساوق جذرياً مع الاحتجاج العمالي ومع أوساط الأعمال، وكلاهما يعتبران مهددين لأنهما يشكلان التحالف الموضوعي في قلب الثلاثي المؤسس للمشروع المضاد للثورة: الحركات العمالية يحرّكها اليسار ويموّلها رجال الأعمال من النظام السابق[26].

مجابهة وسيطرة: سياسة الإخوان العمالية

يستعيد الإخوان إذاً موقفهم التقليدي المتوجّس من التحركات العمالية، وفي هذا الإطار كان إعلان الرئيس عن الإعداد لقانون جديد يهدف إلى «إعادة النظام»، وفي هذا القانون، قال الرئيس: «لن يكون هناك مجال لإغلاق الطرقات وعرقلة الإنتاج».

علاوة على ذلك اشتهر الإخوان بسعيهم إلى الضغط على الفعالية النقابية: في البرلمان عرقلوا القانون الجديد بشأن الحريات النقابية الذي أعدّه قادة النقابات

25- سمحت الأحكام المنصوص عليها بالضغط على الثوريين، وعلى وسائل الإعلام أيضاً. وبحسب الناشط في مجال حقوق الإنسان جمال عيد، فاق عدد الدعاوي المرفوعة بتهمة إهانة الرئيس في رئاسة محمد مرسي عددها في سنوات حكم مبارك. كذلك تضاعف عدد الدعاوى بتهمة الإساءة إلى الإسلام، ما أثار قلق منظمات حقوق الإنسان مثل المبادرة المصرية من أجل حقوق الشخص التي أشارت إلى «تدهور كبير ومستمر لحالة حرية التعبير والحريات الدينية ي مصر»، داعية الحكومة، في بيان صادر في 5 حزيران، إلى أن تكون أكثر وضوحاً مذكرة إياها بتعهدها رسمياً بضمان الحرية الدينية وحرية التعبير.

.http: / /eipr. Org /primt /pressrelease-2013 /06 /05 /1727

في إحدى ضواحي القاهرة، حث الإمام حسن الشربطلي المؤمنين على القبول بالمرسوم الجديد للرئيس مرسي ضد السلطة القضائية لأن «النبي والخلفاء كانوا يعزلون القضاة من دون أن يلقوا معارضة، وبناء عليه من حق مرسي أن يفعل الشيء نفسه (مستخلص من الصحف).

26- وهكذا يرى هذا النقابي القديم، العامل في صناعة النسيج في ضاحية شبرا الخيمة الصناعية الواقعة في شمال غربي القاهرة «أن الإضرابات وعدم الاستقرار الاجتماعي ليست حركة مشروعة للطبقة العاملة وإنما هي مشروع لزعزعة الاستقرار يقوم به اليسار المموّل من رجال الأعمال التابعين للنظام القديم وأجهزة المخابرات الأجنبية، وأن الحلقات الدراسية للتدريب وتوعية العمال هي خطط لزعزعة الاستقرار وأن وضع العمال يتحسّن إلا أنهم يتصرفون كالأولاد المدللين...».

المستقلة الأولى، علماً بأن الدستور يمنع التعددية النقابية.

إبّان النزاعات الاجتماعية المختلفة دأب الإخوان على تعبئة الكوادر والمستخدمين ضد الاحتجاجات مشيعين خطاباً ينكر الاحتجاج، الذي يقوم به، كما يقول أحد قادتهم، «عمال نزِقون عاجزون عن التحلي بالصبر ومعرفة التحسُّن الذي طرأ على وضعهم منذ قيام الثورة»[27].

استعاد الإخوان موقفهم التقليدي المتوجّس من التحركات العمالية.

هذه النزعة الكامنة في المراهنة على النظام أضْفي عليها الطابع الرسمي في نهاية العام 2012.

قبل ذلك كان القمع قائماً لكنه كان عمل أجهزة الأمن والجيش لا نتيجة لسياسة الإخوان بحَصْر المعنى.

مع ذلك حاول الإخوان في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر أن يتكفلوا لا بالقمع بل بالتحكُّم في التحركات العمالية.

من أجل ذلك تم اعتماد إستراتيجيتين هما: تجريم التظاهرات والسيطرة على المنظمات النقابية.

أولاً، بصدد تجريم التظاهرات ففي اليوم نفسه الذي أذيع فيه الإعلان الدستوري الذي أضفى فيه الرئيس مرسي الحصانة على المؤسسات السياسية القائمة (الرئاسة، مجلس الشورى، الجمعية التأسيسية) ضد كل مساءلة قضائية، صدّق الرئيس على القانون 96 لعام 2012 المسمّى "قانون حماية الثورة"[28].

هذا القانون يقوم أساساً على الخلط بين فئتين من الأعمال: تجاوزات قوى الأمن والاحتجاجات الشعبية. في الواقع، إذا ما كان هذا القانون يهدف في البداية إلى إنشاء محكمة خاصة مكلّفة بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين، فإن المادة 4 من القانون نفسه تضيف إلى هذه المحكمة مسؤولية النظر في تُهم تندرج في سياق الرغبة في تجريم الشارع السياسي إن على مستوى حرية التعبير أو لجهة التجمّع، وكذلك النص المتعلق بالاحتجاج السياسي مثل "إهانة السلطات ومقاومتها، وتدمير الملكية العامة، وعرقلة وسائل النقل، والترهيب".

كذلك يجرّم القانون نفسه "إهانة الرئيس والمؤسسة العسكرية"[29]، ثم إنّ المادة 6 لا تقل إشكالية وتنص على أنه "في حالة قيام خطر يهدد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، أو حياة الأمة وأمنها، أو الوحدة الوطنية، أو يمنع حُسن سير مؤسسة عامة، يمكن للرئيس أن يتخذ الإجراءات الضرورة للتعامل مع هذا الخطر كما يحدده القانون".

وقد اعتبرت منظمة «هيومن رايت ووتش» "أن اللغة الغامضة والفضفاضة لهذا النص تستدعي تلك التي ترد في المادة الأولى من القانون رقم 62 قانون الطوارئ المصري السيّء السمعة النافذ لمدة 30 عاماً خلال حُكم مبارك، والذي ينص على الآتي: إعلان حالة الطوارئ مسموح به حالما يكون هناك تهديد للأمن والنظام العام على أراضي الجمهورية أو في أحد أقاليمها"[30].

وقد أشاعت هذه الأحكام القانونية جواً من الضغط المعنوي والقانوني غالباً[31].

27- لقياس مدى تعبئة المؤسسات التابعة للإخوان في هذا المشروع الخاص بـ «إعطاء الأولية لاستئناف العمل» على المطالبة بالحقوق، يذكر أن نقابة الأطباء، التي يسيطر عليها الإخوان، عارضت الحركة الاجتماعية في فروع الصحة العامة (يتقاضى طبيب ذو خبرة مدتها ثلاث سنوات راتباً شهرياً قدره 700 جنيه مصري أي حوالي 120 دولاراً. هنا تبدو المطالبة مشروعة على الأقل).

28- النص الكامل متوفر على http://www.almasryalyoum.com/1261176.

29- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law.

30- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law

31- http://www.hrw.org/news/2012/11/26/egypt-morsy-decree-undermines-rule-law

وكانت الركيزة الثانية في سياسة النظام التي انخرط فيها الإخوان بقوة هي المرسوم 97 الذي صدر بعد ثلاثة أيام من الإعلان الدستوري وقانون حماية الثورة. وأول ما قضى به هذا المرسوم هو إحالة المسؤولين في اتحاد النقابات العمالية المصري ممن بلغوا سنّ الستين على التقاعد. ونص على أن يحل مكانهم خلفاؤهم الفائزون في انتخابات عام 2006. أما المرشحون الفائزون بالتزكية فقد أعطي وزير اليد العاملة، خالد أزهري، المنتمي إلى حزب العدالة والحرية، صلاحية تعيين خلفائهم. وقد أتاح هذا المرسوم التعويض عن ضعف نفوذ الإخوان في العالم العمالي بتولية العديد من أتباعهم مناصب قيادية: احتل 150 إخوانياً مقاعد لهم في المكاتب التنفيذية[32] لمختلف الفروع القطاعية للاتحاد التي تضم حوالي 500 مقعد، بينما، بعكس الاتجاه السائد لإنشاء نقابات مستقلة، لا تضم المكاتب التنفيذية سوى ثلاثة مدافعين عن التعددية النقابية.

ويرى جويل بينين[33] أن الإخوان يحاولون كبح ظهور حركة نقابية مستقلة، بالرغم من، أو بسبب، انخراطهم في غالبية الجبهات النضالية الكبرى المدافعة عن القضية العمالية بعد قيام الثورة: معارك عمال النقل العام- باصات ومترو الإنفاق- في القاهرة، عمال مصانع الفولاذ، وصناعة السيراميك، الخ...

إن هدفهم هو الاستبدال والسيطرة: يستبدلون الآخرين ويضعون رجالهم، ولأنهم لا يمتلكون الموارد البشرية الكافية يتحالفون مع رجال النظام القديم وبذلك يعيدون إنتاج أساليب السيطرة العائدة لما قبل الثورة.

إن الدستور هو الوسيلة التي يستخدمونها بوجه خاص في سعيهم إلى الحيلولة دون انبثاق تعددية نقابية أصبحت بحكم الواقع حقيقة تتجلّى في ظهور نحو ألف نقابة مستقلة منذ الثورة قامت بأكثر من 4 آلاف تحرّك عمالي احتجاجي بين عامي 2011 و 2012، حسب المركز المصري من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع، إذا ما كانت المادة 52 تضمن حرية تأليف نقابات فإنها تضع لذلك شرطاً هو احترام القانون 35 لعام 1976 الذي يعطي اتحاد النقابات المصري الامتياز الحصري في تنظيم النقابات.

في هذا السياق تشكو النقابات من سياسة إدارة أمنوية قاسية (اعتقالات، تعرّض المتظاهرين للضرب المبّرح، صرف من العمل يطاول النقابيين بدرجة أكبر مما كان يحصل في عهد مبارك)[34] يؤكدها عدم وجود رغبة في إصلاح من شأنه السماح بتوسيع طيف الحريات النقابية، ولا سيما إصلاح القانون 35 لعام 1976 الذي تمنع أحكامُه التعدديةَ النقابية وحق الإضراب معاً. وقد كان أمراً كاشفاً أن مصر، الموضوعة منذ زمن طويل على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية، كانت قد استفادت من التفاتة تعاطف من قبل المنظمة التابعة للأمم المتحدة على إثر إعلان مبادىء أصدره وزير اليد العاملة المصري السابق، أحمد البُرعي، في 12 آذار/ مارس 2012 حول الحريات النقابية، متعهداً بنوع خاص نشر قانون جديد بشأن الحريات النقابية. غير أن عدم الاستجابة من قِبل الحكومة المصرية، والإبقاء على قانون

تجريم التظاهر في الإعلان الدستوري وإرساء حصانة على المؤسسات السياسية القائمة.

32- Dina bishara, «Egyptian ;labor between morsi and Mubarak» the middle east channel,28-11-2012

33- Joel beinin «all unionized and nowhere to go» sada analysis on arab reform, Carnegie endowment for international peace, 8.1.2013.

34- حسب كمال عطية، في مقابلة مع «البوابة نيور» جرى تسريح 65 نقابياً في السنوات الخمس السابقة على الثورة عام 2011.

1976 كما هو من حيث تجريم الإضراب والنقابات المستقلة، دفع المنظمة الدولية إلى إعادة النظر في موقفها، وذلك أثناء اجتماعها السنوي في عام 2013، فقررت أن تضع مصر مجدداً على قائمتها السوداء التي تضم الدول التي لا تحترم الاتفاقات الدولية ولا سيما اتفاقيتي 87 و 98 الخاصتين بالحريات النقابية[35].

إن الإخوان الذين تتملكهم رغبة مزدوجة في التجريم والسيطرة لم يعكسوا وجهة سياسة عمالية موسومة بالارتياب الإيديولوجي، واعتقال عشرات المناضلين، وغياب الإصلاح القانوني.

وإذا ما كان للارتياب الإيديولوجي دور في هذا الموقف، فإن الخيار الليبرالي للإخوان (إطلاق عجلة الإنتاج وإعادة مأسسة اللعبة السياسية)، والرغبة في طمأنة المستثمرين، وضرورة تطهير الجبهة الاجتماعية في إطار مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، هي أمور ملزمة لحَوْكمة تدفع الإخوان إلى اعتماد سياسة مجابهة وسيطرة مع العمال.

وعلى العكس من سياسة المجابهة والسيطرة هذه المطبّقة حيال العالم العمالي، تطغى سياسة التسوية والمصالحة على العلاقة بين الرئاسة والإخوان وعالم الأعمال.

تسوية ومصالحة: إدارة العلاقة مع عالم الأعمال

كانت العلاقة مع رجال الأعمال أقل حِدّة بسبب التقارب الطبقي أو الضرورة الإدارية على السواء. وتاريخياً كانت للإخوان قدم راسخة في عالم المشاريع التي كان ينظر إليها الأب المؤسس حسن البنا بعين الرضا. وليس رجال الأعمال بقلة في قيادة الإخوان ابتداء برجل الجماعة القوي خيرت الشاطر نفسه.

ولما كان الإخوان مدفوعين سياسياً بالرغبة في تحييد أولئك الذين يرون فيهم عنصراً من عناصر القوة الرئيسية للثورة المضادة[36]، وعلى عجلة من أمرهم اقتصادياً لملء خزائن الدولة، وهو ما يحملهم على انتهاج سياسة ليبرالية تقليدية لجذب المستثمرين، فقد سارعوا إلى القيام بمحاولات إغراء في جميع الاتجاهات لطمأنة رجال الأعمال من النظام القديم مكثرين من التسويات واتفاقات التراضي مع أرباب المال بصورة إفرادية أحياناً وعبر المفاوضات الجماعية على المستوى المحلي مثل لقاءات الإسكندرية[37] أحياناً أخرى. وشكلوا فريق حوار لطمأنة رجال الأعمال الأقباط خاصة.

وقام بإدارة المفاوضات والصفقات مع رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم "لجنة التواصل"، ونادي الأعمال المصري الذي أنشأه حسن مالك، أحد رجال الأعمال المنتمين إلى الإخوان، والذي ضمَّ عدداً من رجال الأعمال الإسلاميين (أسامة فريد) ورجال أعمال من النظام القديم مُعتَبرين من أهل الثقة والنزاهة مثل محمد فريد خميس، أو صفوت ثابت، أو منصور عامر، مع فاعلين ليس لهم حضور معتبر إلا أنهم معروفون على شبكات التواصل الاجتماعي.

35- http://www.anhri.net/?p=78146

36- إن كوادر الإخوان مقتنعون بأن المال السياسي لرجال الأعمال يلعب دوراً رئيسياً في عدم الاستقرار السياسي. وهكذا يرى رجل الأعمال هذا المنتمي إلى الإخوان «أن 200 إلى 300 من رجال الأعمال الذين يملكون بضعة مليارات من الدولارات، ولم نتوصل بعد إلى استمالتهم بواسطة التسويات، يمكنهم بمساعدة بعض الشبكات في الجهاز الأمني أحياناً العمل على خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي بغية جعل النظام السياسي والمؤسساتي أكثر هشاشة والتشجيع على أن يتولى الجيش زمام الأمور وهو المستعد لذلك إذا ما أُحرج.

37- في الإسكندرية على سبيل المثال، ينظم حسن مالك سلسلة من اللقاءات مع حوالي 60 من رجال الأعمال في المدينة، بعضهم من الإخوان وآخرون أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي. والحوار يهدف إلى حث رجال الأعمال على الاستثمار في المدينة وتحريك موارد لإنشاء مشاريع ذات منفعة عامة، الأمر الذي أفسح المجال لحصول مزايدات في تقديم الهبات من قبل المشاركين. http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06032013&id=e974055a-e361-47d6-9e00-6a8536506818

بذلك تمكنوا من عقد ترتيبات مع عائلة ساويرس، وياسين منصور، وحميد الشيتي، أو مع حسين سالم أيضاً[38]، وأمكن لهؤلاء أن يعودوا من المنفى مقابل خطط مختلفة لسداد المتأخرات الضريبية[39] وضمانات متنوّعة تتعلق بوضعهم القانوني وسير أعمالهم. كذلك استمرت المفاوضات مع شركات مجموعة منير جبر، ومحمد منصور، وأحمد المغربي، وأحمد عِز[40].

وفيما بقي رجال الأعمال على حذرهم، مضت دينامية الامتصاص في سبيلها قُدماً، حتى في مجال تحصيل الضرائب.

من جهة، هناك رجال أعمال يميلون إلى القبول بالنظام. وهكذا يمكن لعمرو صبور، رئيس الجمعية المصرية لرجال الأعمال الشبان، أن يعتبر أن "هيمنة الإخوان على البرلمان لا تخيفنا بصفتنا رجال أعمال، لأن كثيراً من الإخوان هم رجال أعمال ناجحون ولا يتخذون قرارات مؤلمة. إن قطاع السياحة وحده هو الذي يخشى من الإخوان، لكنهم أعلنوا أنه لن يكون هناك لا تغييرات ولا تقييدات لحرية السياحة وهو ما طمأن المستثمرين[41]".

ومن جهة ثانية، يرى الإخوان أن "المصالحة مع رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم خطوة جيدة لتحريك عجلة الإنتاج والإفادة من ثرواتهم[42]، ويذهب حسن مالك إلى حد القول أنه "لا يوجد رجال أعمال "فلول" (من بقايا النظام القديم) أو مرتبطون عضوياً بالنظام القديم، حتى وإن كانت لهم مصالح مشتركة معه"[43].

غير أن التقارب لم يمرّ من دون إثارة الشكوك لدى المتواطئين الجدد. هكذا يرى خالد علم الدين، المستشار السابق لرئيس الجمهورية وقيادي في حزب النور السلفي، "أن الإخوان والرئاسة تخلوا عن جميع الشخصيات الثورية والوطنية البارزة الذين دعموهم وأتاحوا لهم الفوز في الانتخابات، لكي يندفعوا في المصالحة مع وجوه النظام القديم ورجال الأعمال"[44] لكن التقارب يحقق نجاحاً بوجه عام.

المادة ٥٢ تضمن حرية تأليف نقابات بشرط احترام الامتياز الحصري لاتحاد النقابات في تنظيمها.

ولا يقتصر الأمر على بدء تنفيذ إجراءات التطبيع وخطط سداد المتأخرات الضريبية، بل ثمة مشاريع شراكة تبصر النور[45].

إن حاشية الرئاسة تُبرز بوضوح الأولويةَ المعطاة للحَوْكمة على السياسة والصعود القوي لرجال الأعمال في دوائر القرار الإخوانية.

في الواقع نجد إلى جانب أوائل المستشارين الإعلاميين الحاضرين قبل كل شيء "في إطار إستراتيجية تواصل" بحسب خبير في الحركة الإسلامية قريب من الإخوان، الحاشيةَ الحقيقية للرئيس المؤلفة من فريق أقل ظهوراً،

38- http://alhayat.com/details/510232 المبالغ ضخمة فقد تعهد نجيب ساويروس وحده بإعادة 7,1 مليار جنيه على خمس سنوات.

39- http://alhayat.com/details/510232 بعد أن تعرض رجل الأعمال القبطي هذا الحملة إعلامية شعواء استقبل بحفاوة لدى عودة أسرته من المنفى، وقدم له ممثل للرئاسة باقة من الأزهار، يراد بها كما قال الناطق باسم الرئاسة «توجيه رسالة إيجابية، مفادها أن مصر سوف تستقبل جميع رجال الأعمال المستعدين لخدمة الأمة ولا يتأخرون في ترتيب أوضاعهم مع الدولة ويفتحون آفاقاً جديدة للاستثمار من أجل انبعاث الاقتصاد الوطني»

40- http://www.almasryalyoum.com/1261176.

41- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=810078&eid=810

42- http://www.almasryalyoum.com/print/1744141

43- الوطن، حسن مالك، لا وجود لرجال أعمال «فلول» حتى وإن كانت لهم مصالح خاصة مع النظام، 2/3/2013، 2.

44- http://www.almasryalyoum.com/print/1744141

45- مثل ما بين مجموعة مستثمرين من الاخوان وعائلة ساويروس في «المشروع المثير للجدل، التنمية قناة السويس» في المقال نفسه يعلن الموقع الالكتروني ذو الاتجاه السلفي «المصريون» عن مشاركة بين رامي لقح والإخوان. http://www.elmesryoon.com/permalink/129867.html

مركّز حول كوادر إخوانية شابة تؤلف الحرس السياسي المقرّب لِخَيرت الشاطر وكانوا محرّكي حملته الرئاسية قبل أن يعلن القضاء عدم أهليته للترشح، وهم شبان يتكلمون الانكليزية بطلاقة، وتلقوا تعليمهم في الخارج غالباً، ولا سيما في الولايات المتحدة وكندا، وهم متضلعون في علوم إدارة الأعمال أو تنمية الموارد البشرية وعلى اتصال بدوائر الأعمال العالمية.

يتجسّد هذا الميل بصورة خاصة في الشخصية الأصلية المُعَولمة لعصام حداد، المستشار الأول للرئيس، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الطب من إنكلترا، ومؤسس مشارك لمنظمة الإغاثة الإسلامية العالمية، وعضو في المجموعة العربية للتنمية، واتحاد المعارض العربية، ومنتدى الأعمال العالمي، وغرفة الصناعة والتجارة الألمانية- العربية، كما أسس شركة البناء البيني المصرية أكبر معرض في مصر لصناعة البناء[46].

إن هشام قنديل ينتمي إلى الفصيلة نفسها وقد أدهش على الفور الدبلوماسيين الأجانب بأسلوبه: "كنا مندهشين، يقول دبلوماسي فرنسي عنه، لرؤية أحد الإخوان يقترح علينا بلغة إنكليزية ذات لُكنة كاليفورنية رؤية اقتصادية تنسجم تماماً مع الخط الذي يدعو إليه صندوق النقد الدولي"[47].

وإذا ما كان رجال الأعمال قد نجحوا بسرعة، عبر جمعيتهم، في تشكيل قُطب نافذ حول الإخوان والرئاسة فالجدير بالذكر أن لا وجود لأي قطب معادل قيد التشكل في العالم العمالي. وما بين تشكل جماعة ضغط مكّونة من رجال الأعمال، وخطاب ديني مُعادٍ لكل شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي بوصفه ممزّقاً لوحدة الأمة المسلمة، وكوادر سياسية معولمة مختصة غالباً في علوم إدارة الأعمال، يبدو "المنحدر الاقتصادي" للإخوان مقدراً له سلفاً أن يميل إلى اليمين.

إن علاقة الإخوان بمؤسسات الدولة تؤكد هذا الميل كل التأكيد.

معركة الدولة داخل الدولة

أخفق الإخوان في إستراتيجيتهم التوافقية: إن الاستقطاب حول الهوية، وصعوبة التفاهم مع التيار السلفي المنشط بقدراته على الحشد في الاستحقاقات الانتخابية، والمخاوف المتزايدة لدى القوى الليبرالية وكذلك لدى قسم من السلفيين من «أخونة» الدولة، كل ذلك دفع الإخوان منذ صيف 2012 إلى اعتماد إستراتيجية السيطرة على أجهزة الدولة، معتبرين أن المعركة الحقيقية لن تكون مع الأحزاب[48]، بل مع "الدولة داخل الدولة" (أو الدولة العميقة) التي تقود "ثورة مضادة" ضد الإخوان.

هذه المعركة الجديدة خاضها الإخوان وحدهم، معتبرين الأحزاب الأخرى ضعيفة- أو منبثقة من مسرح سياسي "غير ناضج" على حد تعبير موظف مقرّب من الرئيس يرى أن "البنية التحتية للدولة هي التي تبقي مصر مجتمعة. وكل بديل آخر يعني الفوضى"

46- سيرته الكاملة على صفحات washington institute: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/whos-who-in-the-muslim-brotherhood#essamalhaddad.

47- يشار إلى أن صعود مديري المؤسسات وتقدمهم على العقائديين بات سِمة مميزة للسلفيين كما للإخوان. وهم يحملون رؤية براغماتية أو عملية تلتقي ورؤية الإخوان. يقول محمد نور: «كنا نظن أن الشريعة هي برنامج فإذا بنا نكتشف أنها ليست سوى مرجع»

48- في تشرين الأول 2012، كان أحد زعماء الإخوان يرى أن الحوار إذا ما حصل فيجب أن يكون مع مراكز السلطة في إدارات الخدمة العامة.

في المواجهة مع مؤسسات الدولة وازن الإخوان بين استراتيجيات التوتر والبحث عن نقاط تفاهم تبعاً للنزاعات المفترضة، وقد وضعت لذلك عدة مخططات:

قبل كل شيء، سعى الإخوان حيث أمكنهم ذلك، إلى تعيين موظفيهم بحسب درجة الممانعة التي تبديها الإدارات المعنية. لكنهم يفتقرون إلى موظفين أكفاء لبسط سيطرة واسعة فيضطرون إلى عقد صفقات مع شبكات النظام القديم.

وبالتالي حيث تكون الممانعة قوية، لكنها لا تكلّف كثيراً على صعيد الحكم، فإنهم يستسلمون (ما يجعلهم بوجه خاص قليلي الرغبة في الاشتباك مع الأجهزة الأمنية).

أخيراً، حيث تكون المقاومات قوية، لكنها مرتفعة الكلفة على صعيد الحوكمة، فإنهم يفتحون باب النزاع (مع القضاة، لأن القضاة يمتلكون دستورياً الوسائل لخلق فراغ دستوري).

في دوائر المؤسسات العامة الضعيفة: أخونة الدولة

حيثما تكون الممانعة ضعيفة (وسائل الإعلام الرسمية) أو حيث يكون التفاهم العميق مع الإخوان قوياً (وزارة الأوقاف) تصبح استراتيجيات السيطرة حقيقية.

إن مصطلح الأخونة، وهو تعبير تحقيري، (يطلقه معارضو الإخوان) لا يسمح بفهم كامل العلاقة التي تربط الإخوان بالدولة، لكنه يتيح بالتأكيد فهم علاقتهم بالمؤسسات العامة الضعيفة.

في قطاع الإعلام، مارس وزير الإعلام ضغطاً قوياً على وسائل الإعلام الرسمية. وجرى تطبيق ثلاث استراتيجيات لوضع اليد على وسائل الإعلام قامت كلها على صيغة في دفع الأجور موروثة من عهد مبارك:

أولاً، اللجوء إلى التحكم في مكافآت العمل، التي تمنح علاوة على الأجور. وفي هذا المجال ألغى الإخوان مكافآت لبعض الصحافيين كبيرة التفاوت.

ثانياً، تجديد عقود العمل في الوظيفة العامة لبعض المديرين الذين تجاوزت أعمارهم الستين سنة.

حيثما أمكن تطبيق الإستراتيجية الخاصة بهذه الفئة من الموظفين (في الصحافة، والجهاز القضائي، والنقابات العمالية) «نجد الإستراتيجية نفسها المطبّقة في الجيش: التدريب لتعزيز عنصر الشباب، إحالة القدماء على التقاعد. وقد سمح ذلك للإخوان بالتخلص من أركان النظام القديم، وتعزيز حضور الشباب، والتفاوض مع بعض الموظفين دون الآخرين»[49].

ثالثاً، منع النشر، وقد أصاب هذا الإجراء بعض الصحافيين والمثقفين[50].

هكذا تمكن الإخوان، من دون أن يفرضوا سيطرتهم، من بسط نفوذهم على الصحف الرسمية وتلفزيون الدولة. وفي هذا الصدد تقول مقدمة برامج ثقافية في القطاع العام: "بعد الثورة، صرنا نرى تدريجياً لدى بعض الموظفين ميولاً إسلامية. ولاحظنا بوجه خاص أن بعض المديرين بدأوا يمارسون الضغوط لفرض ممثلين عن الإخوان في جميع البرامج حتى وإن لم تكن لتلك البرامج أي صلة بالدين أو السياسة".

في المؤسسات الدينية (وزارة الأوقاف) جرى وضع اليد على قدم وساق، حيث نشطت حركة المناقلات والإجراءات المحافظة (ضد الصوفية). وكانت حقيبة وزارة الأوقاف قد أُسندت إلى سلفيّ، هو نائب رئيس سابق لمنظمة "شرعي" التي تعنى بالقوانين والإصلاح، وموظف كبير في الجمعية الشرعية.

49- مقابلة مع أحد الكوادر الشابة من الإخوان.

50- مقابلة مع نبيل عبد الفتاح.

وكان أول ما قام به الوزير الجديد، بالاتفاق مع الإخوان، هو صرف عشرة من كبار الموظفين في الوزارة، بينهم ضابطان كبيران في الجيش، وحل مكانهم مستشارون أمثال محمد الشُجير، رئيس الكتلة النيابية لـ "حزب البناء والتنمية" (أسسه جهاديون سابقون).

كما استعان بالشيخ سلامة عبد القوي، وهو عضو في تنظيم الإخوان المسلمين، كناطق باسم الوزارة ومسؤول عن ملف الحج. وعيّن الشيخ محمد حسين نوفل، وهو نائب سلفي من حزب النور، وإمام مسجد في أسيوط، مديراً عاماً لإدارة الأوقاف في الوادي الجديد.

في المقابل، نُقل الشيخ أحمد عبد المنعم، إمام كفر الشيخ، الذي كان قد انتقد الإخوان والسلفيين، إلى عمل إداري من دون أي تحقيق إداري أو نقاش فقهي. ويعاني الشيخ صبري عبادة، وهو خصم آخر للإخوان والسلفيين، من مشاكل إدارية جدية، وكذلك الشيخ سالم عبد الجليل الذي يرى أن الإدارة الجديدة متعصبة جداً وغير وسطية.

وقد حظر الوزير، أو جمّد، الاحتفال بأعياد الأولياء، أو المؤتمرات الصوفية، متذرعاً باحترام القواعد المتعلقة بالانحرافات (الخزعبلات)، واختلاط الجنسين، والتقاليد المسيئة إلى الدين.

ويؤكد الشيخ محمد عثمان البسطاويسي، رئيس نقابة الدعاة المستقلين (ألف عضو حسب قوله) أن الإخوان يمارسون الرقابة على الدعوة في وزارة الأوقاف. ويقول إنه لا يعارض "تجديد الهيئات القيادية" لكن لا يجب أن يكون هذا التجديد ذريعة للسَلْفَنة أو الأخونة[51].

في دوائر الدولة القوية: دوام الدولة داخل الدولة

قامت في الأجهزة الأمنية تفاهمات تؤكد استمرار بعض شبكات النظام القديم، و ذلك أن وزير الداخلية، جمال الدين، هو أحد الجنرالات الذين كانوا يشكلون الحرس المقرّب لوزير الداخلية السابق حبيب العادلي «الذي كان رئيس أمن أسيوط عندما انفجرت الثورة، وهو الرجل نفسه الذي جرّ بعنف زوجة المرشد العام في شوارع أسيوط بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير»[52].

أما القائد الجديد للحرس الثوري، الجنرال محمد زكي، فهو الرئيس السابق لوحدات المظليين، ومتورّط مباشرة في قمع المتظاهرين أمام مجلس الوزراء أثناء المناوشات التي أسفرت بوجه خاص عن مقتل الشيخ الأزهري عماد عِفّت.

وأما نائب رئيس الوزراء، خالد جرابا، فكان قائد الشرطة في الإسكندرية عندما قُتل سعيد بلال، أول "شهيد" سلفي، وأثناء قمع تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

والحال أن المؤسسة الأمنية بقيت على حالها إلى حد بعيد، تستمد أركانها من حاشية الرؤساء السابقين لهذه المؤسسة، وترفض أي انخراط جدي على صعيد الإصلاح المؤسساتي: "في الواقع عمد البرلمان إلى وضع رجله في أي مسألة ارتبطت بإعادة هيكلة وزارة الداخلية و"العدالة الانتقالية"[53].

ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى استخدام الإخوان الإطار الشرعي لإنتاج نوع من التسلُّط: هكذا عمد وزير

51- http://arabist.net/blog/2012/12/1/in/ttranslation-dismantling-the-brothere-evolutionary-self-j-html.

52- Ibid.

53- https://www.facebook.com/karim.ennarah/posts/10151281717320914

العدل أحمد مكي إلى ممارسة ضغط قوي لِسنّ قانون طوارىء جديد لإعطاء الشرطة هامشاً أوسع للمناورة في مجال القمع "أحمد مكي مقيم دائماً في الأمن الجنائي. عندما كنا نحاول تنظيم مؤتمر أكاديمي عن إصلاح "جهاز العدل الجنائي"، بالتعاون مع وزارة العدل، رفض استعمال كلمة "إصلاح" عدا عن استعمال كلمة "تطهير" وأخبرنا: "لنطهِر أنفسنا من كره (جهاز) الأمن" (هذا الاقتباس بحرفيته)[54].

وقد خوّل المرسومُ الرئاسي الجيش سلطة التوقيف القضائي للمدنيين حتى إجراء الاستفتاء الدستوري (كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد طلب في عام 2011 هذه الصلاحيات مثيراً ردة فعل معادية من القوى السياسية والإخوان). ويندرج هذا التدبير في سياق ميل متزايد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تعزز المؤسسات الأمنية.

مع الجيش، تمكن الإخوان من الإفادة من التفاوت بين الأجيال واختلاف الرؤى لنسج نوع من تفاهم الحد الأدنى مشوب بالحذر الدائم من الجهتين لكنه متين بما يكفي لتجنب نزاع يرغب كلا الطرفين في تلافيه مهما كان الثمن.

كانت العلاقة بين الإخوان والجيش تتسم بالارتياب مسبقاً. في بداية الثورة كان الإخوان يرون في الجيش دعامة للحفاظ على استمرارية مؤسسة الدولة[55]. ثم إن الإخوان يشاركون الجيش في اهتمامه بالنظام[56] ويريدون مراعاته: وهم مع نفيهم وجود أي اتفاق مع الجيش[57] كانوا يذكّرون في كل مرة باتفاقهم على احترام اتفاقات كامب ديفيد[58]، أو حقيقة أنهم لن يتقدموا بمرشح في الانتخابات الرئاسية.

> أدهش هشام قنديل الفرنسيين في دفاعه عن وصايا صندوق النقد الدولي.

غير أن عرض القوة الذي قام به الإسلاميون أثناء التظاهرة الضخمة التي جرت في تموز/ يوليو 2011 أقلق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي غمرة الاستقطاب حول الهوية مالت القيادة العسكرية إلى التلاقي مع الليبراليين ضد الإسلاميين. وهكذا أعلن سامي عنان، رئيس أركان الجيش المصري، أثناء لقاء عقده مطلع آب مع مجموعة من المثقفين، أن "البُعد المدني للدولة هو قضية أمن قومي يجب التمسك بها"[59].

ثم إن العسكريين تجاوزوا من جهتهم خطاً أحمر رسمه الإخوان عندما اختاروا فرض مبادىء فوق دستورية[60]

54- يقول خيرت الشاطر عن الجيش: «هو المؤسسة الأحرص على مؤسسات الدولة. هذه المؤسسة التي اختارت ألا تطلق النار على أحد إبان الثورة، قررت أن تفضل بقاء الدولة على دوام النظام».

55- إن الإخوان الحريصين على مراعاة العسكريين، وعلى ومسايرة أكثرية صامتة غير ثورية يهمها قبل كل شيء عودة الهدوء واستئناف النشاط الاقتصادي (مقابلة مع خيرت الشاطر، القاهرة، نيسان 2011) سرعان ما عدلوا عن تضامنهم مع ائتلافات الشبيبة الثورية الذين يعتقدون أن «الوسيلة الوحيدة للحصول على تنازلات من قبل الجيش هي لجوئنا إلى ساحة التحرير» (مداخلة في ندوة لأحد زعماء الائتلافات الثورية، القاهرة، تشرين الأول 2011)، هكذا قام الإخوان بتنازلات عدة لتجنب الإخلال بالنظام العام، (ومن ذلك مثلاً تراجعهم للمرة الأولى عن تنظيم تظاهرات إحياء لذكرى النكبة). كما أنهم لا يؤيدون التظاهرة الرامية إلى ممارسة الضغط على الجيش (مثل التظاهرة المفتوحة في 8 تموز 2011 (...) أو تظاهرة 9 كانون الأول المطالبة بإبطال اللجوء إلى المحاكم العسكرية.

56- Ahram Online، 28 أيلول 2011.

57- مقابلة مع محمد مرسي، القاهرة نيسان 2011.

58- مقابلة مع خيرت الشاطر، القاهرة، نيسان 2011.

59- ذكر في:المصري اليوم، 18 آب 2011

60- تولى الإعلان عن إقرار المبادئ فوق الدستورية نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية السياسية علي السلمي.

فيما كان الإخوان يرفضون صياغة دستور ما لم يكن ثمرة العمل الحر المتخلص من أي عراقيل الذي تقوم به جمعية تأسيسية منتخبة من قبل البرلمان.

وهكذا أصبحت العلاقة مع العسكريين بالغة التوتر، وظل الإخوان حتى صيف 2012 يخشون وقوع انقلاب عسكري.

لكن فيما كانت العلاقات بين الإخوان والقوى السياسية الأخرى ماضية في التدهور، أعلن الرئيس مرسي إحالة كل من المشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع، ونائبه الجنرال سامي عنان، على التقاعد، وتعيين ضابط من الحرس الشاب هو الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بدلاً من طنطاوي.

تمت هذه التنحية على خلفية توتر داخلي في وسط الجيش، وفي ظل الرغبة الأميركية في الحفاظ على تفاهم جيد بين شريكها الاستراتيجي بامتياز الذي يبقى متمثلاً في المؤسسة العسكرية وبين الإخوان الذين بات البيت الأبيض ينظر إليهم باعتبارهم القوى الفضلى، أو الأقل سوءاً، القادرة على ضمان الاستقرار في البلاد التي يجتاحها الاضطراب السياسي مع الربيع العربي.

التفاهم مع الجيش جرى على أساس حماية امتيازاته بتوجّه أميركي.

قبل كل شيء، كان من شأن الإعلان الوزاري لمرسي، الذي كانت شعبيته تتآكل بتأثير النزاع المتكرر مع المؤسسة العسكرية، أن كرّس تفاهم الحد الأدنى، وليس التحالف، بين الرئاسة والحرس الشاب من ضباط الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي. وقام هذا التحالف على نقاط عدة: أولاً، حقيقة أن الجيش يأخذ في الاعتبار أن بوسع الإخوان أن يكونوا قوة استقرار، ثم حقيقة أن الجيل الجديد من الضباط خلف عبد الفتاح السيسي يرون أن الانخراط في العملية السياسية كان خطأً[61].

وأخيراً، إن تكرار الالتزامات أو المواجهات غالباً مع الشبيبة الثورية أنهك الجيش ونال جدياً من رصيده عند الشعب.

والحال أن التفاهم بين الإخوان وهذا الجيل من الضباط قام على أساس الإرادة المشتركة في تأمين فك ارتباط الجيش مع العملية السياسية في مقابل الحفاظ على استقلالية الجيش وامتيازاته (وهو ما كرّسه الدستور الجديد الذي حصّن ميزانية المؤسسة العسكرية واضعاً إياها تحت مراقبة مجلس الدفاع الوطني بمنأى عن كل مراقبة برلمانية. كما تم الاحتفاظ بالمحاكم العسكرية للمدنيين).

وكان هذا التفاهم ممكناً بسبب براغماتية التوجه الأميركي والغربي حيال الحركة الإسلامية باعتبارها القوة الحقيقية الوحيدة القادرة على تثبيت الاستقرار في المنطقة، والتي تلبّي مقتضيات الخطوط الحمراء الثلاثة التي كانوا قد رسموها (ليبرالية اقتصادية، احترام إجرائي للديمقراطية التمثيلية، احترام الالتزامات الدولية التي عقدها المسؤولون السابقون)

ثم إن الأميركيين الذين ما زالوا يعتبرون العسكريين شركاءهم الاستراتيجيين الحقيقيين كانوا في حاجة إلى تفاهم حد أدنى بين الجيش والإخوان.

لكن، إذا ما تلاقى الإخوان والجيش على رؤية مشتركة بخصوص الأمن الداخلي (الثورة باتت منجزة، ومصر تحتاج إلى النظام قبل كل شيء، والأولوية هي لتحريك

61- لطنطاوي وعنان شبكات كثيرة في وسط الكوادر العليا في الجيش، ويريدان البقاء في موقع يخولهما إدارة العملية السياسية كما يدل على ذلك الإعلان الدستوري الذي يفوّض الجيش إدارة الشؤون السياسية.

عجلة الاقتصاد، والثوريون هناك من يحرّكهم ومطالبهم غير شرعية أو باطلة)، فإنهم يفترقون عند نقاط مختلفة تتعلق بالأمن القومي، والحق أن الإخوان قاموا باختراقات لرؤية إلى الأمن القومي راسخة في منطق الدولة المصرية وتتعلق بقطاع غزة وقناة السويس وقضية الحدود.

كان الجيش يبدي تحفظات على موقف مرسي من الخلاف الحدودي مع السودان (حول مدينتي حلايب وشلاتين)، كما كان يرى في موقفه من مشروع قناة السويس، وهو مشروع طموح للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في ثلاث محافظات مجاورة لقناة السويس (السويس، لإسماعيلية، بور سعيد) يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، نوعاً من المساس، ولو من وجهة نظر قانونية على الأقل، بالسيادة المصرية على سيناء[62].

وفي ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية أثار قرار الجيش بتدمير الأنفاق بين غزة ومصر ردة فعل قوية من قبل الرئاسة والإخوان.

ومن نقاط الخلاف الأخرى: الاتهامات التي يوجهها الجيش إلى "حماس" حول مسؤوليتها عن مقتل 16 جندياً مصرياً في رفح في آب/ أغسطس 2012.

كذلك يكشف موقف وزارة الدفاع المتشدد من منح الجنسية المصرية للأولاد من أبوين أحدهما فلسطيني والآخر مصري عن توتر بين الجانين لما يبديه الإخوان من تضامن عربي- إسلامي ولرغبة الجيش في إبقاء منطق الحدود على حاله.

هكذا نرى أن الجيش إذا ما التقى مع الإخوان على اهتمام عام بالنظام فإنهما يميلان إلى الاختلاف على رهانات عدة تتعلق بمسألة الأمن القومي.

إن الجيش، من دون أن يقطع حتى حزيران/ يونيو 2013 مع الأخوان "مال إلى اعتبار أن ثمة تفاوتاً بين حكم الإخوان ومنطق الدولة. وبناء عليه، قام الجيش في تحجيم سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة.

عدم الخلط بين ثورة مضادة ورد فعل مهني

النزاع مع القضاة

يُبرز النزاع مع القضاة على نحو ساطع أحد الالتباسات الأساسية التي تكتنف سياسة وضع اليد التي ينتهجها الإخوان: ينظر الإخوان إلى عدم ولاء أجهزة الدولة إلى الإخوان على أنها استراتيجيات مضادة للثورة تهدف إلى إفشال تجربة الحكم التي يقومون بها. على الجانب الآخر، إذا أمكن لهذا الميل أن يوجد في بعض الأماكن فإن المقاومة غالباً ما كانت ذات طابع مهني في مواجهة ما كان يُعتبر وضعَ يدٍ لكن تحت وصاية مؤسسات عامة «إسلامية»

أما الهيئة القضائية فبقيت معارضة للإخوان على نطاق واسع (أعلنت الغالبية العظمى من القضاة مقاطعتها للإشراف على الانتخابات)[63]. وكان قرار القضاة بحل الجمعية التأسيسية منتظراً منذ سنة. ولهذا القرار قراءتان، إحداهما للإخوان وهي قراءة سياسية مُفادها أن القضاة

62- حسب القانوني الإسلامي المقرب إلى الإخوان سابقاً، طارق البشري:"يتضمن القانون ثلاثين مادة تستثني المنطقة من التنظيمات المعمول بها في مصر. وهذه التنظيمات لا تقدم أي بديل لتنظيم النشاطات في هذه المنطقة. (الشروق، 2013/ 5/ 13)

63- هنا أيضاً تعمل المهنية عملها، حيث نرى، قياساً على مواقف مختلف الهيئات القضائية، تلك التي أعلنت أنها ستراقب الاستفتاء (المجلس الأعلى للقضاء (لقضاة المحاكم العادية)، مجلس الدولة (محاكم إدارية)، دعاوى الدولة، المحكمة الإدارية. في المقابل نجد أن نوادي القضاة مع المحاكم العادية، ومجلس الدولة والمحكمة الإدارية، دعت إلى المقاطعة. نلاحظ إذاً أن المؤسسات الرسمية أذعنت لتعليمات الدولة، بينما عارضتها الجمعيات الاحترافية الممثلة للمهنة.

هم أحد أقطاب الثورة المضادة ويريدون إفشال تجربة الإخوان في الحكم بخلق فراغ دستوري يسمح، على خلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بإحكام الجيش قبضته على البلاد.

والقراءة الثانية مهنية مفادها أن القضاة كانوا منذ انتخاب البرلمان الجديد موضع اتهام من قبل النواب الإسلاميين. وقد تجاهلت الرئاسة قراراتهم (حاول مرسي إعادة البرلمان المنحل)، وتسعى السلطة الجديدة إلى إضعافهم (جرت محاولات لعزل عبد المجيد محمود من منصبه، مما هدد مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وتالياً استقلالية القضاء. وجرى تخفيض عدد أعضاء المجلس الدستوري الأعلى من 19 إلى 11 عضواً في مشروع الدستور الجديد) وتعمل على ترهيبهم.

القضاء كان عرضة لهجوم الإخوان بصفته تنظيماً مهنياً مستقلاً.

كان القضاة إذاً معادين بقوة للإخوان لا لأنهم كانوا كذلك سياسياً منذ البداية بسبب قربهم من النظام فحسب ولكن أيضاً لأنهم شعروا بأنهم عُرضة للهجوم، بوصفهم أهل مهنة، من قبل الرئاسة (يذكر أن كثيراً من القضاة الإسلاميين شجبوا الإعلان الدستوري الصادر في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهنا أيضاً تغلّب التضامن المهني على الولاء السياسي (أيدت التيارات الإسلامية الرئيسية هذا الإعلان).

ثم إن القضاة هم، من وجهة نظر دستورية، "استقلاليون" ولطالما دافعوا منذ ثمانينيات القرن الماضي عن مبدأ المساواة بين المرشحين المستقلين ومرشحي الأحزاب، واحتراماً لهذا المبدأ أبطلوا قوانين انتخابية مخالفين في ذلك رأي النظام (عام 1987). وكان الإخوان منذ الإعلان عن قانون الانتخاب، أي قبل الانتخابات النيابية، على علم بأن اللجوء إلى المحكمة الدستورية سوف يبطل طريقة الاقتراع.

والحال أن قانون الانتخاب سمح بانتخاب أعضاء البرلمان (مجلس الشعب) ثم مجلس الشورى. ولما كان أعضاء الجمعية التأسيسية معيّنين من قِبل البرلمان كان المجلس مرتبطاً بهذا القانون بصورة غير مباشرة: وعلى ذلك فالإعلان أن هذا القانون غير دستوري يطعن في وجود ثلاث مؤسسات سياسية أساسية في عملية الانتقال، وجميعها تحت سيطرة الإسلاميين.

في هذا السياق كانت المحكمة العليا مصدر الخطر الأكبر على الإخوان خصوصاً في الظرف الراهن الحافل بالاضطرابات الجارية حالياً (تعبئة ثورية مستمرة، وتعبئة اجتماعية قوية مع 1030 إضراباً في الأشهر الثلاثة الأخيرة) والقادمة (المصادقة على قرض صندوق النقد الدولي) وفي ذلك يقول أحد الإخوان "لقد اكتشفنا أن الدولة داخل الدولة" البيروقراطية أخطر من الدولة داخل الدولة الأمنوية".

لقد خاصم الإخوان معظم القوى السياسية لكنهم نجحوا في المقابل في نسج تفاهمات طبقية (مع طبقة رجال الأعمال وضد الطبقة العمالية) مستردين في الوقت نفسه ومحيّدين قوى أخرى، أو متفاهمين مع بعضها بفضل تنازلات مهمة أحياناً (للأجهزة الأمنية والجيش) وهم بالتالي ليسوا معزولين.

غير أن الجبهة لم تعد هي نفسها جبهة الإستراتيجية الأصلية واختلفت المقاصد: لقد تم العبور، خلسة من دون تنظير ولا تخطيط، من إستراتيجية التوافق إلى الائتلاف حيث لم يعد الرهان هو إصلاح المؤسسات السياسية بل إبقاء الاقتصاد عائماً.

من إستراتيجية التوافق إلى الائتلاف من أجل الضبط البنيوي

إن الإخوان الذين يركزون على إطلاق عجلة الأعمال في البلاد، مؤسسات ومجتمعاً، يريدون حكماً جيداً. من

أجل ذلك يبدو الحوار مع الأحزاب مشكلة. وفي الواقع ليست الأحزاب المعتبرة غير ذات أهمية لا خصماً حقيقياً لمشروع النهوض الاقتصادي ولا حليفاً محتملاً لهذا المشروع، ثم إن تجزئة المجموعات المنشقة عن الإخوان[64]، وخمول الائتلافات الثورية وانقلابها الجذري على الإخوان مصحوباً باستقطاب متزايد للأحزاب غير الإسلامية ضد الإخوان[65]، كل ذلك يؤكّد حدس هؤلاء: أن القوى الوحيدة ذات الشأن هم السلفيون من جهة، ومختلف أقطاب السلطة في وسط الإدارات، والأجهزة الأمنية، والجيش، والأعمال، من جهة ثانية.

أما السلفيون، المتذبذبون بين تنافس انتخابي ودعم إستراتيجي (دعم موقف مرسي الهجومي[66]، الدفاع عن سياسة لا تنازعية مع العسكريين، التفاهم على صيغة غير ليبرالية للدستور) فيلتقون مع الإخوان في توجههم الاستراتيجي الذي يفضّل الحوكمة والنظام على إصلاح آلية عمل السلطة. هكذا نجد أن قرض صندوق النقد الدولي، الذي سبق أن واجه رفضاً مزدوجاً من قبل الإخوان (باسم السيادة الوطنية ورفض الفائدة) لم يلق تأييداً في الساحة السياسية المصرية إلا من القوى الإسلامية (إخوان، سلفيو حزب النور وحزب الوسط الذي يضم إخواناً سابقين تحالفوا مع هؤلاء): أصدر مفتي الإخوان، الذي سخر منه الليبراليون، فتوى توضح أن هذا القرض ليس قرضاً بفائدة لكنه قرض مع "نفقات إدارية" وتابعه في هذا الاتجاه ياسر برهمي. وسيستند آخرون إلى حجة الضرورة الفقهية (التي تبيح المحظور).

مضى الإخوان قُدماً في منحدر دائم ينطلق من الرغبة الحقيقية في بناء نوع من الكتلة التاريخية، أو ائتلاف توافقي للمرحلة الانتقالية، نحو عزلة متفاقمة على المسرح الحزبي قبل أن يجدوا أنفسهم مجدداً في تحالف إستراتيجي ثابت مع قسم من السلفيين.

هذه الكتلة الإسلامية عملت على تجزئة الدولة داخل الدولة المصرية، في ضمّ جزء منها (قسم من رجال الأعمال، الجيل الجديد من الضباط، المؤسسات الدينية) فيما عززت تدريجياً مقبوليّتها على المسرح الدولي (الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة)[67]. لتشكيل ائتلاف جديد من أجل الضبط البنيوي الذي يحبذه كلٌّ من الإسلاميين، وصندوق النقد الدولي، وأوساط الأعمال، والمجتمع الدولي.

إن عرض القوة الذي قام به مرسي (الإعلان الدستوري في 22/ 11) لم يكن بداعي الخشية من فراغ دستوري قد ينجم عن مشروع محكم التنسيق لثورة مضادة تقودها دولة داخل الدولة رأينا أن جزءاً منها انضم إلى الإخوان، بقدر ما يندرج في سياق إجراء طارىء مرتبط مباشرة بمسألة الضبط البنيوي: أن يصار، ولو عن طريق القوة، إلى تأمين انتظام مؤسساتي واجتماعي- نقابي لتسويغ القُرص المرّ الذي لا بد من ابتلاعه مستقبلاً والمتمثل في الضبط البنيوي المرتبط بقرض صندوق النقد الدولي (بقدر ارتباطه برؤية الإخوان الاقتصادية).

64- منضوية في أربعة أحزاب من دون رؤية واضحة قادرة على تمييزهم عن الإخوان، ومنقسمون على قاعدة التنافس الشخصي.

65- لم يفلحوا في التحول إلى حزب سياسي ورؤيتهم السياسية تقوم على تحرير الفرد من كل سلطة، وقدرتهم على التعبئة لا تزال قائمة غير أنهم يشغلون حيزاً في محيط سكاني معاد لهم.

66- يخشى السلفيون من هيمنة الإخوان، غير أن أولويتهم هي إجهاض "إعادة تشكيل الحلف القديم بين الدولة العميقة (الدولة داخل الدولة) وقسم من اليسار والليبراليين ضد التيار الإسلامي".

67- http: / /www.youtube.com /watch?v=6gx-3uijzho.

عندما لا تكفي الحَوْكمة

يحظى أداء الحكم بأولوية مطلقة عند الإخوان. ومقارنة بمشهد حزبي يعتبر «غير ناضج» ولا مشروع آخر لديه غير إفشالهم، بقي الإخوان القوة السياسية الوحيدة القادرة على قيادة المرحلة الانتقالية.

اعتقد الإخوان، عن صواب جزئياً، أن الشعب الذي أرهقته الاضطرابات، وعدم الاستقرار، والحراك الثوري، يقف إلى جانبهم. ويدركون أيضاً أن بوسعهم الاعتماد على «الصبر الاستراتيجي» للدول الغربية المدركة هي أيضاً أن الإخوان المهتمين بالنظام يخشون الفوضى والحركات الجهادية، وتعتقد أن الإخوان هم أفضل شريك لتلافي التطرّف والفوضى[68].

غير أن الإخوان، في انشغالهم بالتطبيع، راهنوا بكل شيء على الحكم، والانتعاش الاقتصادي والبحث المحموم عن السيولة المالية. ومثالهم الأعلى هو "العودة إلى العمل"، والاستقرار وعودة الهدوء، ومن أجل ذلك يحتاجون إلى إطار مؤسساتي وإلى حد أدنى من الاستقرار. لكن الاستقرار لا يُنظر إليه من منظور الحاكمية، أي أن بالإمكان تحقيقه بواسطة التشاور والانفتاح على الطبقة السياسية، وإنما يُرى من منظور الحوكمة فقط.

وكان من أثر ذلك أن الإخوان، المستقوين منذ صيف 2012 بالتفاهم الجديد مع العسكريين، رفضوا مراراً الوساطات والمحاولات الرامية إلى وضع برامج حوارية مع القوى السياسية الأخرى، بما في ذلك تلك الصادرة عن المؤسسة العسكرية (كانون الأول/ ديسمبر 2012)، والشخصيات السياسية التوافقية، أو بعض المؤسسات الخاصة.

وفي ما عدا السلفيين، نظر الإخوان باستعلاء إلى الطبقة السياسية وكأنها زبد متموّج على السطح لا تأثير له على التيارات العميقة التي تسري في الأحشاء السياسية للدولة داخل الدولة.

حتى وإن كانت النظرة الأبوية التي يلقيها الإخوان على المسرح السياسي، "غير الناضج" في رأيهم مثيرة للقلق، فإن مشكلتهم الأساسية لا تكمن في نزعة الاستبداد التسلطية بل في مراهنتهم بكل شيء على الحكم وبأقل مما يجب على الحاكمية، فالاستقرار ليس قضية سيولة مالية وأرقام نموّ فحسب وإنما هو أيضاً ثمرة اعتراف بتطلعات أعمق. لقد ظنّوا أن السياسية تتلخّص في الدولة داخل الدولة، والغريب أنهم على ما يتصفون به من واقعية أو براغماتية لم يقدّروا السياسة حق قدرها.

أولاً، في معركتهم مع الدولة داخل الدولة ركزوا كثيراً على الجيش وقلّلوا من أهمية رد الفعل المهني من قبل القضاة ولم يروا فيه إلا أنه مؤامرة وعمل مضادّ للثورة.

كانوا يعتقدون أن الأكثرية الصامتة، الباحثة عن الاستقرار الاجتماعي والنهوض الاقتصادي، تقف إلى جانبهم. هنا أساء الإخوان تقدير عنصر جوهري في المكتسبات "الثقافية" العائدة لشهر كانون الثاني/ يناير 2011: وهو أن عودة الاستبداد باتت من الصعوبة بمكان، وبين الحاجة إلى النظام ورد الفعل المضاد للاستبداد، يتغلب هذا الأخير، على الرغم من الأزمة، وجزئياً بسبب الأزمة، التي تُلقى مسؤوليتها على الإخوان من الآن فصاعداً.

والخلاصة أننا إذا ما تأمّلنا تطوّر الإخوان في مرحلة ما بعد الثورة نجد أنفسنا أمام هذه المفارقة المتمثلة في حزب عقائدي يميل إلى اليمين نتيجة براغماتيته المُفرِطة، لأن حسابات الحكم تتغلب عنده على مقاربة أشمل للحاكمية.

68- إذا كانت الحكومات الغربية تأسف للتراجع على صعيد الحريات فإنها أخذت في الاعتبار أيضاً وجوب التحلي بـ"الصبر الاستراتيجي" حيال الإخوان، على حد تعبير دبلوماسي أوروبي.